تجارة الظل والتهريب وأثرها على الاقتصاد الليبي

دراسة حالة التهريب بين ليبيا وتونس

منير علي البكوش

الهيئة الليبية للبحث العلمي

الملخص:

يشكل التهريب وتجارة الظل تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد الليبي، خاصة بعد عام 2011، حيث تفاقمت هذه الظواهر بشكل ملحوظ نتيجة ضعف مؤسسات الدولة والانفلات الأمني، ويؤثر هذا النوع من التجارة غير المشروعة بشكل سلبي على الاقتصاد الليبي، حيث يُسهم في زعزعة الاستقرار الاقتصادي من خلال إضعاف الاقتصاد الرسمي، وزيادة الأنشطة غير القانونية، كما أن تأثيرها لا يقتصر على الاقتصاد المحلي؛ بل يمتد ليشمل العلاقات الاقتصادية بين ليبيا والدول المجاورة وتشير الدراسات أيضًا إلى أن التجارة غير المشروعة تؤدّي إلى تفاقم الفجوة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي مما يضعف أداء القطاعات الحيوية مثل: الزراعة والصناعة حيث إن التجارة غير المشروعة تساهم، كذلك في تشويه الأسواق وتضخم الأسعار مما يزيد من الأعباء على المستهلكين ويسعى هذا البحث إلى تحليل هذه التأثيرات والبحث عن حلول فعالة؛ لمكافحة تجارة الظل والتهريب، بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا بشكل خاص.

Abstract:

Smuggling and the shadow economy represent major challenges to the Libyan economy, particularly since 2011, when these phenomena intensified due to weakened state institutions and security breakdowns. Such illicit economic activities negatively affect Libya's economy by undermining the formal sector and expanding illegal practices. The impact extends beyond the domestic sphere, influencing economic relations between Libya and its neighboring countries. Existing studies indicate that the shadow economy and smuggling widen the gap between formal and informal sectors, thereby weakening key industries such as agriculture and manufacturing. Moreover, these activities distort markets and contribute to price inflation, increasing the burden on consumers. This study aims to analyze these effects and propose effective solutions to combat the shadow economy and smuggling, with the ultimate goal of promoting economic and social stability in Libya.

المقدمة:

يُعدُّ التهريب وتجارة الظل من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي في الوقت الحالي تاريخياً، حيث كانت ليبيا دائماً ممرًا للتهريب نظرًا لموقعها الجغرافي الفريد، وامتدادها الحدودي مع العديد من الدول، لكن بعد عام2011، تفاقمت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ، خاصة مع ضعف مؤسسات الدولة والانفلات الأمني في العديد من المناطق، إن تجارة الظل لا تؤثر فقط على الاقتصاد الليبي؛ بل تمتد تأثيراتها لتشمل العلاقات الإقليمية والدولية، وخاصة مع تونس حيث يتناول هذا البحث أهمية فهم تأثيرات هذه التجارة غير المشروعة على الاقتصاد الليبي وسبل الحد منها، وفي هذا بحث ستتم دراسة التأثيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية لهذه الظاهرة، بالإضافة إلى البحث عن حلول فعالة للتعاون بين ليبيا وتونس؛ لمكافحة هذه الظاهرة المتفاقمة، إن التجارة غير المشروعة تعد من العوامل التي تُسهم في زعزعة الاستقرار الاقتصادي من خلال إضعاف الاقتصاد الرسمي، وزيادة الأنشطة غير القانونية، كما تّودي هذه التجارة إلى فقدان كبير للإيرادات الحكومية التي يمكن استخدامها في مشاريع التنمية، كما أن التهريب يزيد من تفاقم الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات المختلفة في المجتمع الليبي، مما يؤثر على السلم الاجتماعي، ويسعى هذا البحث إلى تحليل الأسباب التي أدت إلى انتشار تجارة الظل والتهريب، وأثرها على الاقتصاد الليبي، وأخيراً استعراض الحلول الممكنة للحد من هذه الظاهرة، ومن المهم هو فهم الروابط بين التهريب وبين الفساد السياسي والإداري، حيث إن التجارة غير المشروعة غالباً ما تكون محمية من قبل شبكات الفساد، وإن التعاون الدولي بين ليبيا والدول المجاورة هو أمر حاسم للحد من التهريب، حيث يجب تعزيز الرقابة الحدودية وتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية، كما يجب على السلطات

الليبية تحسين البنية التحتية القانونية لمكافحة هذه الأنشطة غير المشروعة بفعالية أكبر، بالإضافة إلى ذلك يُعدُّ رفع مستوى الوعي المجتمعي حول مخاطر التجارة غير المشروعة خطوة أساسية في مكافحة هذه الظاهرة، وفي نهاية المطاف الحد من تجارة الظل والتهريب يتطلب جهوداً منسقة تشمل كافة جوانب المجتمع والدولة.

مشكلة البحث:

يواجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة بسبب تجارة الظل والتهريب، خاصة فيما يتعلق بكيفية تأثير هذه الأنشطة غير المشروعة على استقرار الاقتصاد الليبي والقدرة على التنمية بشكل مستدام وأن الإشكالية التي يركز عليها هذا البحث هي كيف تؤثر تجارة الظل والتهريب على الاقتصاد الليبي؟ وما السبل الممكنة التي يمكن للسلطات الليبية والدولية اتباعها للحد من آثار هذه الظاهرة السلبية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا؟ ويمكن وضع مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1. لقد حاول الباحث الحصول على إحصائيات للسلع التي يتم تهريبها بين دولة ليبيا والجمهورية التونسية إلا انه مع الأسف لم يتمكن على الرغم من الاتصال بكافة الجهات ذات العلاقة في الدولة الليبية ماعدا إحصائية على سلعة الوقود قام بها البنك الدولي سنتطرق لها لاحقا في هذا البحث.

2. ما الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لتجارة الظل والتهريب على الاقتصاد الليبي؟

3. كيف يؤثر التهريب على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ليبيا؟

4. ما التدابير والإجراءات التي يمكن اتخاذها للحد من تجارة الظل والتهريب بين ليبيا وتونس؟

5. كيف يمكن تقييم فعالية السياسات الحكومية الحالية في مكافحة التهريب وتجارة الظل؟

6. ما دور الفساد الإداري والسياسي في انتشار هذه الظاهرة؟ وكيف يمكن مواجهته؟

7. كيف تؤثر تجارة الظل على القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل: القطاع الزراعي والصناعي في ليبيا؟

8. كيف يمكن تحسين التعاون الدولي بين ليبيا والدول المجاورة لمكافحة التهريب بشكل فعال؟

9. ما التحديات التي تواجه الحكومة الليبية في تطبيق القوانين والإجراءات لمكافحة تجارة الظل والتهريب؟

10. كيف تؤثر تجارة الظل على الأسعار في السوق المحلي؟ ومدى تأثر المستهلكين والمنتجين المحليين؟

11. ما الإجراءات التي يمكن اتخاذها؛ لتعزيز الاقتصاد الرسمي وتقليل الاعتماد على الأنشطة غير المشروعة في ليبيا؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير تجارة الظل والتهريب على الاقتصاد الليبي، مع التركيز على العلاقة مع تونس كنموذج. ويتناول البحث الأسس النظرية التي تفسر هذه الظواهر وتأثيراتها الاقتصادية، والاجتماعية، بالإضافة إلى تحليل البيانات الاقتصادية المتاحة لفهم مدى تأثير هذه الأنشطة غير القانونية على الاقتصاد الليبي. كما سيتم عرض السياسات الحكومية التي تهدف إلى مكافحة تجارة الظل والتهريب، وتقييم مدى فعاليتها مع تقديم توصيات؛ لتحسين الوضع الاقتصادي

والاجتماعي في ليبيا حول تأثير هذه الظاهرة على الاقتصاد الليبي، وكذلك يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول تأثير هذه الظاهرة على الاقتصاد الليبي وسبل الحد منها، ومن خلال تحليل البيانات المتاحة سيسعى البحث لتقديم توصيات يمكن أن تُسهم، في تعزيز الاقتصاد الرسمي، وتقليل الاعتماد على الأنشطة غير المشروعة وإحدى هذه النقاط المهمة التي سيتناولها البحث هي كيفية تأثير التهريب على الأسعار في السوق المحلي ومدى تضرر المنتجين المحليين من هذه الظاهرة أيضًا سيتم التركيز على كيفية تأثير هذه الأنشطة على الإيرادات الحكومية وقدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، ومن المهم أيضًا فهم الدوافع التي تجعل الأفراد ينخرطون في هذه التجارة غير المشروعة لتجارة الظل، وكيف يمكن تغيير هذه السلوكيات؟ وفي النهاية يهدف البحث إلى تقديم رؤية شاملة يمكن أن تساعد صناع القرار على تحسين السياسات العامة المتعلقة بمكافحة تجارة الظل والتهريب، ويمكن الاستفادة من الدراسات السابقة في هذا المجال لتقديم توصيات قابلة للتطبيق في السياق الليبي كما يهدف البحث إلى تقديم، توصيات يمكن أن تساعد على تحسين السياسات العامة المتعلقة بمكافحة التهريب، وتجارة الظل، كما سيتم أيضًا استعراض تجارب دول أخرى في هذا المجال للاستفادة منها في السياق الليبي، ونأمل أن يسهم هذا البحث في تحسين فهم هذه الظاهرة، وتقديم حلول عملية للحد من تأثيراتها السلبية.

أهمية البحث:

تتجلَى أهمية البحث في كونه يُعدُّ من الموضوعات المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الليبي؛ لأن تجارة الظل والتهريب تتسبب في خسائر مالية كبيرة للدولة، وتعيق عمليات التنمية الاقتصادية، وتؤثر على الاستقرار الاقتصادي وهذا البحث يسلط الضوء على هذه الظاهرة، ويبحث في تأثيرها على الاقتصاد الليبي

ومدى تأثيره على الظروف السياسية والاجتماعية الراهنة في ليبيا؟ الأمر الذي جعل من الضروري دراسة هذه الظاهرة بشكل أكثر تفصيلاً، حيث إن التجارة غير المشروعة تؤّدى إلى تفاقم الفجوة الاقتصادية, والاجتماعية بين الفئات المختلفة في المجتمع الليبي، كما أن تأثيرها لا يقتصر على الاقتصاد المحلي فحسب، بل يمتد ليشمل العلاقات الاقتصادية بين ليبيا والدول المجاورة، كما يستعرض البحث أيضًا الجهود الحكومية المبذولة لمكافحة التهريب ،ومدى فعاليتها في الحد من هذه الظاهرة ؟ وفي النهاية.

الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة بعض الدراسات السابقة تبين الآتي:

1: توجد ورقة تحليلية ذات علاقة مباشرة بالبحث، وهي العلاقات الليبية– التونسية: الواقع والمآلات وآفاق التطوير، وهي دراسة قام بها الأستاذ (أحمد على الأطرش في شهر مارس عام2021) لا مجال للإنكار، أو الاجتهاد بالإفصاح الاجتراري، عن حقيقة أن تأزم الأوضاع الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والمجتمعية في ليبيا حال دون قيام دولة بمفهومها العصري. وأن انتشار الأسلحة وتمترس التطرف والإرهاب وتمدده عبر دول الجوار، وذلك بسبب ترهل؛ بل غياب الرقابة على الحدود، وتنامي الجريمة المنظمة والتهريب والفساد.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن في هذه المرحلة ينبغي لنا توخّي الموضوعية في الطرح، والعمل المشترك، لحماية أمننا ومكتسباتنا جميعًا من أجل مستقبل أفضل للأجيال القادمة، ولدعم مسيرة توطيد العلاقة بين البلدين الشقيقين، بما يخدم المصالح المشتركة. كما أقترح أن تقوم الدبلوماسية التونسية، الرسمية والأهلية، بدور أكثر

إيجابية وفعالية، ليس عبر التصريحات والمجاملات فقط، بل بدعم مسارات الحل السلمي للأزمة الليبية، والتوصل إلى توافق بخصوص حكومة موحدة لكونها تصب في مصلحة تونس وأمنها كذلك، ألا أنه يمكن الجزم بأن هناك من يتربص ويسعى جاهداً وعبر كافة السبل "لدس السم في العسل"، وبثّ الفتن ونشر الإشاعات الهدامة لتكريس وهم "الترحم على الماضي"، وتأجيج الخلافات بين شعبين تربطهما أواصر متينة مدججة بحتمية المعطي الجغرافي و التاريخي والمجتمعي، والمصلحي أيَضاً.

2. دراسة نشرت عبر مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط للباحث (حمزة المؤدب، 2020) بعنوان: الحدود الليبية التونسية المأزومة، حيث ذكرت الدراسة ما يلي، قوّضت انتفاضات 2010–2011 ترتيبات غير رسمية راسخة كانت تتحكّم بمسارات التجارة الحدودية بين تونس وليبيا. وغداة العقد الذي تلا ذلك، وفيما كانت ليبيا تتحلّل إلى أقطاعات متصارعة فيما بينها، حافظت تونس على وحدتها، وانتقلت من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي، وأعرضت عن التعاطي الرسمي مع مراكز القوى الليبية المُتنافسة. وهكذا، أصبحت الاتفاقات الشعبية عبر الحدود بين اللاعبين غير الدولتين هي القاعدة، وإن بقبول ضمني من الدولة التونسية. مع ذلك، فشلت هذه الاتفاقات في بلورة آلية تجارية قابلة للاستمرار تحتاجها المناطق الشرقية الحدودية لمواصلة البقاء، هذا وقد أوصت الدراسة على انه يتعيّن أن تُشرف الدولة على الانخراط غير المنسّق لمختلف الهيئات الرسمية (بما في ذلك الوزارات، وسلطة الجمارك، واللجان البرلمانية) جنباً إلى جنب مع المجالس البلدية، في الاتفاقات غير المتناظرة المتفاوض عليها على غرار اتفاقية الزاوية. فهذا قد ينسّق عمل بلديات المدن الحدودية مع تونس العاصمة، ويعزّز روابط هذه الأخيرة مع مراكز القوى في أنحاء غرب ليبيا، ما يؤدي إلى تحسين الأمن التونسي. وفي خاتمة المطاف، ستمكّن

هذه المقاربة مثلثة الأضلاع تونس من الانكباب، على الأقل وفق أكثر المستويات أساسية، على كلٍ من أمنها وحاجاتها الاقتصادية، على الرغم من مروحة الظروف التي تهدد كليهما.

3. نشرت مقالة بقلم الصحفي التونسي (حمادي معمري في شهر مارس 2024) بعنوان: هل يؤجج معبر رأس جدير التوتر الحدودي بين ليبيا وتونس على رغم الجوار وامتداد الحدود البرية بين البلدين على طول نحو 460 كيلومتراً؟ من الواضح أنه لم تكُن العلاقات التونسية – الليبية على مر التاريخ مستقرة؛ بل راوحت بين الاستقرار الظرفي والجمود والتوتر بسبب اختلاف وجهات النظر بين ما كان يطرحه الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة، وسردية معمر القذافي في إدارة الشأن السياسي المحلي والإقليمي ولم يتغير واقع الحال بعد 2011، وبقيت العلاقات التونسية– الليبية تراوح بين الجمود والاستقرار، بخاصة في ظل المتغيرات الأمنية على الأرض وحال الانقسام في ليبيا والتحولات السياسية التي تعيشها ويؤكد رئيس لجنة التفاوض الحدودية التونسية– الليبية ورئيس المرصد التونسي لحقوق الإنسان مصطفى عبدالكبير في التصريح إلى "اندبندنت عربية" أن "الممارسات التي تنتهجها فئات معينة من التشكيلات الأمنية الليبية مرفوضة"، مشيراً إلى أن "الجهات الرسمية الليبية وعدت بحل الانتهاكات، إلا أن الواقع الأمني على الأرض يفرض شروطاً جديدة"، داعياً "الدولة التونسية إلى الضغط من أجل إيجاد أرضية مشتركة متفق عليها في التعامل بين التونسيين والليبيين عند معبر رأس جدير بما يضمن عدم الإضرار بالاقتصاد في البلدين.

4. في مقارنة متواضعة قام عدد من البحاث في جمهورية مصر العربية (مصطفى وآخرون، 2021) بدراسة استهدفت تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

وتحديد اتجاهاته، باستخدام الطريقة البسيطة لنسبة العملة، والتعرف على وضعها مقارنة بغيرها من الدول خلال الفترة– 1996 .2019 وبنيت الدراسة على ثلاثة فروض. واعتمدت على المنهجين الوصفي والتحليلي. وتوصلت إلى العديد من النتائج، من أهمها: أن المتوسط العام لحجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو 33% خلال فترة الدراسة. وأن الزيادة في نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي بدأت طفيفة خلال الأعوام قبل، 2010 ثم أخذت وتيرة النمو في التزايد الكبير من عام إلى آخر بعد ذلك بدءا من، 2013 حتى وصلت ذروتها في، 2019 بنسبة زيادة بنحو 94.9 % مقارنة بالعام 2010، كما تبين أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي، تعد مرتفعة جدا مقارنة بمثيلاتها من الدول الأجنبية وبعض الدول العربية. كما تم الكشف عن توافق بين نتائج معظم الدراسات ونتائج الدراسة الحالية، على أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يعد مرتفعا.

نطاق البحث:

اقتصر البحث على تأثير تجارة الظل والتهريب بين ليبيا وتونس خلال الفترة من 2011 إلى 2023، مع التركيز على المناطق الحدودية بين البلدين، كما يناقش البحث تأثير هذه التجارة غير المشروعة على الفئات المختلفة من المجتمع الليبي وسيتم التركيز على المناطق الحدودية؛ نظراً لأنها تشكل نقاطاً رئيسية لنشاطات التهريب. كما يشمل البحث تحليل البيانات الاقتصادية، والاجتماعية المتاحة حول هذه الظاهرة في ليبيا وتونس، وسيتناول البحث أيضاً دراسة التأثيرات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لهذه الأنشطة على الاقتصاد الليبي ويستعرض البحث تأثير تجارة الظل على الاستقرار الاجتماعي والأمني في المناطق المتأثرة، أي المناطق الحدودية وسيكون التركيز على الفترة الزمنية من 2011 إلى 2023 كون هذه الفترة

شهدت تغيرات سياسية واقتصادية كبيرة في ليبيا وهذه التغيرات أسهمت في زيادة انتشار التهريب وتجارة الظل بشكل ملحوظ. وسيتم أيضًا دراسة تأثير التغيرات السياسية في تونس على هذه الظاهرة، وكيفية تعامل السلطات التونسية معها. النطاق يشمل أيضًا دراسة السياسات الحكومية المتبعة لمكافحة هذه الأنشطة، ومدى فعاليتها ويستعرض تأثير هذه السياسات على الحد من التهريب وتحقيق الاستقرار الاقتصادي كما يشمل النطاق أيضًا دراسة تأثير التجارة غير المشروعة على العلاقات التجارية بين ليبيا وتونس وتحليل التأثيرات على التجارة الثنائية المشروعة بين البلدين ومدى تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني لكل ليبيا وتونس ومن المهم فهم كيف تؤثر هذه الأنشطة على التوازن الاقتصادي، والاجتماعي في المنطقة بشكل عام وفي النهاية يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية يمكن تطبيقها لتحسين الوضع الاقتصادي في ليبيا.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتمد هذا المنهج على دراسة هذه الظاهرة، كما هي في الواقع ويعبر عنها كيفياً وكمياً وتوضيح هذه الظاهرة أي تجارة الظل والتهريب بين ليبيا وتونس كما سيتم استخدام البيانات الاقتصادية المتاحة لتحديد حجم وتأثير هذه التجارة على الاقتصاد الليبي، حيث إن المنهج الوصفي سيتيح فهمًا دقيقًا لكيفية انتشار هذه الظاهرة وتأثيراتها على الاقتصاد الليبي وسيتم جمع البيانات من مصادر متنوعة مثل: التقارير الحكومية، والدراسات الأكاديمية، والمقابلات مع الخبراء أما المنهج التحليلي سيستخدم لتحليل البيانات المتاحة واستخلاص النتائج التي يمكن أن تساعد في فهم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة وكما نعلم أنه من الصعب الحصول على أرقام دقيقة عن

كل سنة ولكن بالاعتماد على التقارير الحكومية والدولية وكذلك التقارير الإعلامية وسيكون التركيز على تحليل العوامل التي تسهم في انتشار تجارة الظل والتهريب في ليبيا والبحث استخدم أيضًا المنهج المقارن لدراسة تجارب دول أخرى في مكافحة تجارة الظل والتهريب وتأثيرها على الاقتصاد الليبي. إن التحليل شمل دراسة تأثير التهريب على الإيرادات الضريبية ومدى تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني أيضًا ويستخدم التحليل الكيفي لفهم الدوافع والعوامل التي تجعل الأفراد ينخرطون في تجارة الظل والتهريب واعتمد البحث على منهجية شاملة تتضمن تحليل العوامل الاقتصادية و الاجتماعية، والسياسية المؤثرة في هذه الظاهرة واستعراض السياسات الحكومية المتبعة ومدى فعاليتها في مكافحة هذه الأنشطة غير المشروعة أما المنهج الوصفي التحليلي فساعد في تقديم توصيات مبنية على تحليل دقيق وموضوعي للبيانات المتاحة.

أولاً– المناقشة والنتائج

– الأسس النظرية المتعلقة بتجارة الظل والتهريب وتأثيراتها الاقتصادية.

1: المفاهيم النظرية المتعلقة بتجارة الظل:

في هذا الجزء من الورقة البحثية يتم التركيز على تحديد وتعريف المفاهيم الأساسية المتعلقة بتجارة الظل والتهريب وفهمها بشكل دقيق حيث إن تجارة الظل تمثل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج نطاق الاقتصاد الرسمي، وتضم الأعمال غير المسجلة التي لا تخضع للضرائب أو القوانين الحكومية وتشمل هذه الأنشطة التجارة في الأسواق السوداء، تقديم خدمات دون ترخيص، وتوظيف العمالة غير الرسمية. على سبيل المثال، يمكن أن تتضمن تجارة الظل بيع السلع المهربة في

الأسواق المحلية أو تقديم خدمات دون الالتزام بالأنظمة الضريبية من جهة أخرى، والتهريب يُعرف بأنه نقل أو تداول البضائع أو الأشخاص عبر الحدود بطريقة غير قانونية، دون الامتثال للقوانين والتشريعات الجمركية، حيث يمكن أن يتضمن التهريب دخول أو خروج البضائع دون دفع الرسوم الجمركية المستحقة أو حتى نقل الأشخاص عبر الحدود بطرق غير شرعية ويشمل التهريب أنواعًا مختلفة مثل تهريب السلع (مثل الوقود أو السجائر أو السلع الكهرومنزلية)، وتهريب البشر، وتهريب المخدرات. ويُعد التهريب جزءًا لا يتجزأ من تجارة الظل، حيث إن كلاً منهما يعتمد على تجاوز القوانين واللوائح؛ لتحقيق مكاسب مالية، وإن الفصل بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي يوضح الفروق الأساسية بين الأنشطة القانونية المنظمة من قبل الدولة (الاقتصاد الرسمي) والأنشطة غير المنظمة التي تتسم بالعشوائية وعدم الخضوع للرقابة (الاقتصاد غير الرسمي) وهذا الفصل مهم؛ لأنه يبرز كيف أن الأنشطة غير الرسمية مثل تجارة الظل والتهريب تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الرسمي، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في الإيرادات الحكومية ويعيق التنمية الاقتصادية كما أنه من خلال رصد حركة التجارة الموازية في الفضاء الحدودي التونسي الليبي ومن خلال سوسيولوجيا الحركة التجارية معتبراً أن الفضاء الحدودي أصبح مجالاً تتقاطع فيه مصالح الدولة مع مصلحة شبكات التجارة الموازية (كمال العروسي ،2018، ص56).

كما رصد معهد "تشاثام هاوس" البريطاني في تقرير حديث انتعاش التجارة غير الشرعية ومنها تهريب الوقود والسلع والبشر والمخدرات في ظل ضعف الدولة الليبية وفيما يأتي: ابرز أشكال التهريب والفوضى التي تشهدها ليبيا مند عام 2011 وفق المعهد المعروف رسمياً باسم" المعهد الملكي للشؤون الدولية إن هناك تنافساً بين جماعات محلية للسيطرة على طرق التهريب لجني المال، حيث يتناحر أفراد وشبكات

ومجتمعات محلية عرقية وقبلية ومدنية على أسبقية في سوق غير شرعية نشطة وتطورت طرق التهريب فلم تعد قاصرة على الممرات التجارية غير الرسمية للسلع المهربة بل يتم التهريب عبر البوابات الحدودية الرسمية وخاصة بوابة رأس جدير والتي عبرها يتم تهريب العديد من السلع المدعمة كالوقود والمواد الغذائية، حيث أفاد مكتب النائب بأن تهريب الوقود كلف الدولة قرابة خمسة مليار دينار، كما أفاد تقرير رسمي من مصلحة الضرائب بأن الدولة استلمت 15% فقط من الدخل المتوقع من الضرائب على منتجات الوقود المكرر الموزع محلياً في الفترة بين يناير إلي نوفمبر للعام 2107. كما يعتقد مكتب التدقيق الليبي أن حوالي 30% من الوقود المدعوم يتم تهريبه والطريق الأكثر شيوعاً في تهريب الوقود عبر بوابة رأس أجدير هي عبور مجموعات من المهربين بسيارات معدلة وعربات مزودة بخزانات كبيرة الحجم ويتم ذلك بشكل يومي وعلى مدار الساعة كما يعدّ الاقتصاد الليبي اقتصاد نامي يعاني من عدم توازن هيكلي متناسب مع حجم وطبيعة المواد الاقتصادية والبشرية المتاحة وكيفية استخدامها (عمر مفتاح الساعدي، وأخون، 2013، ص183).

2: تحليل العوامل التي تسهم في انتشار هذه الظاهرة

وتأثيراتها على الاقتصاديات الوطنية:

في هذا الجزء من البحث يُسلط الضوء على العوامل المتعددة التي تسهم في انتشار تجارة الظل والتهريب، وكذلك التأثيرات السلبية التي تتركها على الاقتصاديات الوطنية حيث إن العوامل الاقتصادية تأتي في مقدمة الأسباب التي تدفع الأفراد والشركات نحو الأنشطة غير المشروعة، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة، خاصة في المناطق النائية، يدفع الأفراد إلى البحث عن مصادر دخل بديلة، حتى وإن كانت غير قانونية إضافة إلى ذلك، كما يُعزى انتشار تجارة الظل إلى الضغوط الاقتصادية

مثل: الفقر وضعف القوة الشرائية، مما يجعل الانخراط في الأنشطة غير الرسمية حلاً جذابًا للبقاء وإن التقبل الاجتماعي لهذه الأنشطة يلعب دورًا مهمًا في بعض المجتمعات، وقد يُنظر إلى التهريب كتجارة شرعية تُمارسها الأسر منذ عقود، مما يعزز من انتشار هذه الظاهرة. اللا مساواة الاجتماعية وغياب الفرص الاقتصادية في المناطق الحدودية تُعزز من تجارة الظل كوسيلة للبقاء والتأقلم مع الظروف الصعبة. كما أن ضعف الثقة في النظام الاقتصادي الرسمي يدفع بعظهم إلى اللجوء للأنشطة غير المشروعة كبديل يوصفه أكثر ربحية كذلك العوامل السياسية والأمنية تلعب دورًا حاسمًا في انتشار تجارة الظل والتهريب أيضا الفساد الإداري والسياسي يُسهّل هذه الأنشطة، حيث قد يتواطأ بعض المسؤولين مع المهربين مقابل رشى أو مصالح شخصية إضافة إلى ذلك يؤدي ضعف مؤسسات الدولة وغياب الرقابة الفعالة إلى ترك فراغ يمكن للأنشطة غير القانونية أن تزدهر فيه كما إن الاضطرابات السياسية والأمنية، كما هو الحال في ليبيا بعد 2011، زادت من تفشي تجارة الظل والتهريب نتيجة الانفلات الأمني، وغياب سلطة مركزية قوية، وكذلك التأثيرات الاقتصادية لهذه العوامل متعددة، أبرزها انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة التهرب الضريبي وضعف جمع الضرائب من الأنشطة غير الرسمية الأمر الذي يؤدي إلى ضعف قدرة الدولة على تمويل المشاريع العامة، وتقديم الخدمات الأساسية. كما أن تشويه السوق يحدث عندما تنافس السلع المهربة السلع المنتجة محلياً بشكل قانوني، مما يضر بالصناعات المحلية ويزيد من معدلات البطالة وإن زيادة التضخم نتيجة لتدفق السلع المهربة بشكل غير منظم يؤثر أيضًا على استقرار الأسعار ويضر بالقدرة الشرائية للمواطنين وبالتالي تؤدي هذه العوامل إلى تفاقم الفجوة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويجعل من مكافحة هذه الظواهر أمرًا

ضروريًا لتحقيق تنمية مستدامة في ليبيا وفي دراسة أجراها الباحث الجزائري عبد الرحمن أميني نشرت عبر مجلة الوسط حذر فيها من تغول تجارة التهريب والظل عبر الحدود التونسية الليبية وعبر بوابة رأس اجدير حيث أشار فيها إلي انتشار تجار العملة وتفشي أنشطة تهريب الأسلحة والمخدرات وسبائك الذهب (عبد الرحمن اميني، 2019، الوسط الإخبارية). وفي دراسة أخرى للبنك الدولي قامت بها المستشارة حنان بن يعقوب والخبير كزافييه روفر،2017 ، حيث عبرا على أن بوابة رأس جدير تُعدُّ من أهم مراكز التهريب في المنطقة، ووصفت بأم المناطق المضطربة ويتم فيها التهريب بجميع أنواعه وتتمثل السلع المهربة من ليبيا إلى تونس في الوقود والفواكه كالموز والتفاح والمنسوجات والأحذية وإطارات السيارات وذلك نتيجة الفرق الضريبي بين البلدين والدعم الذي تقدمه ليبيا للوقود، والذي يصل إلي 80% من قيمته، حيث قدرت دراسة أعدها البنك الدولي إن ليبيا تفقد 500 مليون لتر من الوقود سنوياً أي ما يعادل ما نسبته 17% من ميزانية ليبيا (حنان بـن يعقوب، 2017، البنك الـدولي) مما يعتقد أن الأهمية النسبية لاقتصاد الظل في تزايد مستمر، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى وجود ظاهرة اقتصاد الظل في ليبيا حتى من قبل عام 2011 (القلال: 2004، ألزني: 2008، الجيلاني: 2008) وأن هذه الظاهرة تحتاج إلى دراسات تهتم بالأسباب وقياس حجم اقتصاد الظل، وكذلك تقدير عدد المنخرطين فيه.

ب: التحليل الاقتصادي لتجارة الظل والتهريب على الاقتصاد الليبي:

1: تأثير تجارة الظل على النمو الاقتصادي:

تجارة الظل والتهريب تلقي بظلالها على النمو الاقتصادي في ليبيا بشكل ملحوظ. من خلال توجيه الأنشطة الاقتصادية نحو السوق السوداء، وبذلك تنخفض

الإيرادات الضريبية التي يمكن أن تستخدمها الحكومة في تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية، وهذا الانخفاض في الإيرادات يؤدي إلى ضعف في قدرة الدولة على الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل :التعليم، والصحة. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي تجارة الظل إلى تشويه الأسواق المحلية من خلال خلق منافسة غير عادلة مع الشركات العاملة في الاقتصاد الرسمي. هذا الوضع يعزز من الانكماش الاقتصادي ويفاقم البطالة، حيث يجد أصحاب الأعمال أنفسهم غير قادرين على المنافسة مع السلع المهربة التي تباع بأسعار منخفضة، وهذا الأمر يجعل من الصعب على الاقتصاد الليبي تحقيق نمو مستدام، حيث تظل معظم الأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الرقابة الحكومية، مما يعمق من الأزمة الاقتصادية (الرويضي، 2019، ص 115).

2 : تداعيات تجارة الظل على الاستقرار المالي:

يؤدي انتشار تجارة الظل والتهريب إلى زعزعة الاستقرار المالي للدولة الليبية من خلال تقويض أسس الاقتصاد الرسمي، إذ تتسبب هذه الأنشطة في تآكل القاعدة الضريبية، مما يؤدي إلى تفاقم العجز المالي. وزيادة الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية. كما أن انعدام القدرة على تحصيل الضرائب من الأنشطة غير الرسمية يقلل من قدرة الحكومة على تمويل الخدمات العامة. هذا الوضع يؤدي إلى تضخم الديون وزيادة الضغوط على النظام المالي، مما يزيد من هشاشة الاقتصاد الليبي ويعرضه لمزيد من الصدمات الخارجية. من ناحية أخرى، تعزز تجارة الظل من تركز الثروة في أيدي قلة من الأفراد المرتبطين بالشبكات الإجرامية، مما يزيد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الليبي (البخاري، 2018، ص 118).

3: أثر تجارة الظل على التضخم والاستقرار الاجتماعي:

تؤدي تجارة الظل والتهريب إلى زيادة التضخم في ليبيا من خلال رفع أسعار السلع الأساسية التي تُهرب إلى خارج البلاد. هذا الوضع يجعل من الصعب على

المواطنين الحصول على السلع الضرورية بأسعار معقولة، مما يزيد من حدة التوترات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي انتشار تجارة الظل إلى تآكل الثقة في الاقتصاد الرسمي، حيث يرى المواطنون أن الأنشطة غير القانونية تقدم عوائد أعلى وأقل مخاطر. هذا الوضع يعزز من عدم الاستقرار الاجتماعي، حيث يتزايد الإحساس بالإقصاء الاقتصادي لدى الفئات المهمشة. في نهاية المطاف، تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة الفجوة بين الفئات المختلفة في المجتمع الليبي، مما يهدد السلم الاجتماعي ويعزز من احتمالية حدوث اضطرابات اجتماعية (الرويضي، 2019، ص 110).

4 : السياسات الحكومية وتأثيرها على مكافحة تجارة الظل:

على الرغم من الجهود الحكومية لمكافحة تجارة الظل والتهريب، فإن النتائج غالبًا ما تكون محدودة بسبب ضعف البنية التحتية المؤسسية وانتشار الفساد وتسعى الحكومة الليبية إلى تعزيز الرقابة على الحدود وتشديد العقوبات على المهربين، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتحقيق تحسن ملموس ويعود ذلك جزئيًا إلى التحديات الأمنية التي تعيق تنفيذ السياسات بشكل فعال، إضافة إلى أن الفساد يجعل من الصعب فرض القوانين بشكل عادل. لتكون الجهود الحكومية فعالة كما يجب أن تشمل الإصلاحات تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مستويات الحكومة، بالإضافة إلى تحسين التعاون الدولي لمكافحة التهريب وتعزيز الرقابة على الحدود.

5 : دراسة حالات مقارنة:

عند مقارنة تجربة ليبيا مع دول أخرى تعاني من ظاهرة تجارة الظل، مثل: السودان واليمن، يمكن استخلاص دروس مفيدة. على سبيل المثال، في السودان، أدى تفشي تجارة الذهب غير القانونية إلى تقويض الاقتصاد الرسمي، مما دفع الحكومة إلى تبني إصلاحات ضريبية وتحسين الرقابة على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

بالمقابل، تمكنت بعض الدول الأخرى مثل رواندا من تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الشفافية. هذه الأمثلة توضح أن السياسات الشاملة التي تجمع بين الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز سيادة القانون يمكن أن تكون فعالة في الحد من تجارة الظل.

ج: السياسات الحكومية والتعاون الدولي لمكافحة تجارة الظل والتهريب:

1: تقييم السياسات الحكومية الليبية:

في هذه الجزئية سيتم تقييم السياسات الحكومية الحالية التي تهدف إلى مكافحة تجارة الظل والتهريب في ليبيا حيث تبنت الحكومة الليبية عدة سياسات لتعزيز الرقابة على الحدود وتكثيف العقوبات على المهربين. ومع ذلك، فإن النتائج التي تم تحقيقها حتى الآن محدودة بسبب ضعف البنية التحتية وغياب الشفافية وأن أحد الأسباب الرئيسية لفشل هذه السياسات هو الفساد المنتشر في المؤسسات الحكومية، حيث يتواطأ بعض المسؤولين مع المهربين؛ لتسهيل الأنشطة غير القانونية مقابل مكاسب شخصية. بالإضافة إلى ذلك، ضعف التنسيق بين السلطات المحلية والحكومية أدى إلى تقليص فعالية هذه السياسات وأن الدولة الليبية تفتقر أيضًا إلى التكنولوجيا الحديثة التي يمكن أن تساعد في تتبع الأنشطة غير القانونية ومراقبة الحدود بشكل فعّال. كما يُلاحظ أن الجهود الحالية مثل تعزيز العقوبات على المهربين لم تكن كافية لردع الأنشطة غير القانونية بسبب ضعف الرقابة على تطبيق هذه العقوبات ولتحسين فعالية هذه السياسات، ينبغي للحكومة الليبية إصلاح المؤسسات المعنية بمكافحة التهريب، وتزويدها بالموارد اللازمة وتكنولوجيا المراقبة المتطورة، بالإضافة إلى تعزيز قدرة السلطات على فرض القوانين بشكل عادل وفعال.

2: دور التعاون الدولي في الحد من تجارة الظل والتهريب (التعاون مع تونس كنموذج):

نظرًا للطبيعة العابرة للحدود لتجارة الظل والتهريب، لا يمكن أن تكون جهود مكافحة هذه الأنشطة فعالة بدون التعاون الدولي وتونس تُعد شريكًا مهمًا في هذه الجهود نظرًا للحدود المشتركة مع ليبيا والتداخل الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين، وأن تعاون ليبيا مع تونس يمكن أن يشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية حول الشبكات الإجرامية والمهربين، وتحسين الرقابة المشتركة على الحدود من خلال تعزيز نقاط التفتيش وتطوير أنظمة مراقبة رقمية متقدمة بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتونس وليبيا عقد اتفاقيات أمنية وتجارية تعزز الرقابة على المعابر الحدودية وتضمن انسيابية التجارة القانونية. كذلك يجب تعاون دولة ليبيا مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يمكن أن يوفر التمويل والخبرات اللازمة لمواجهة التحديات المشتركة حيث أن هذه الجهود التعاونية يجب أن تركز على تنسيق السياسات وتعزيز التعاون الاقتصادي، مما يقلل من اعتماد الأفراد على الأنشطة غير المشروعة، وإن النجاح في الحد من تجارة الظل والتهريب يتطلب إرادة سياسية قوية وتنسيقًا بين الحكومات والجهات الدولية، بالإضافة إلى تحسين العلاقة مع تونس كحليف استراتيجي في مكافحة التهريب.

ثانياً– النتائج

بناءً على التحليل السابق للبيانات والمعلومات حول تجارة الظل والتهريب في ليبيا، تم التوصل إلى عدة نتائج مهمة تشمل الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية لهذه الظاهرة:

1. التأثير سلبي على الاقتصاد الرسمي: تجارة الظل والتهريب تسببت في تقليص الإيرادات الحكومية بشكل كبير، مما أثر سلبًا على قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم. هذا التدهور في الإيرادات ناتج عن التهرب الضريبي والنشاطات الاقتصادية التي تتم خارج إطار الاقتصاد الرسمي.

2. تشويه الأسواق المحلية وزيادة المنافسة غير العادلة: نتيجة لتفشي تجارة الظل الأمر الذي جعل الأسواق المحلية مشوهة بشكل كبير والسلع المهربة تتفوق على السلع القانونية بسبب أسعارها المنخفضة، مما أثر على الصناعات المحلية وجعلها غير قادرة على المنافسة، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة.

3. زيادة الفقر والبطالة: وفي ظل انتشار تجارة الظل والتهريب الأمر الذي أدى إلى زيادة مستويات الفقر والبطالة في المناطق المتأثرة، خاصة في المناطق الحدودية ولذلك نجد العديد من المواطنين لجئوا إلى هذه الأنشطة الغير القانونية كمصدر دخل بسبب غياب الفرص الاقتصادية الرسمية.

4. زيادة معدلات الفساد الإداري والسياسي: كان أحد العوامل الرئيسية التي سمحت بتفشي تجارة الظل والتهريب الأمر الذي أدّى إلي ضعف الرقابة والمساءلة وتورط العديد من المسؤولين في تسهيل عمليات التهريب مقابل منافع شخصية، مما زاد من صعوبة مكافحة هذه الظاهرة.

5. تأثير سلبي على الاستقرار الاجتماعي والسياسي: إن تجارة الظل والتهريب زادت من التوترات الاجتماعية، خاصة في المناطق الحدودية التي تعاني من ضعف سيطرة الدولة مما ساهم في زيادة الفجوة الاقتصادية بين الفئات المتورطة في الأنشطة

الغير المشروعة والفئات المتضررة منها مما أدى إلى تفاقم الاستقطاب الاجتماعي وكذلك تهديد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد.

6. ضعف فعالية سياسات الحكومة: على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة الليبية لمكافحة تجارة الظل والتهريب، فإن النتائج كانت محدودة بسبب ضعف البنية التحتية المؤسسية وانتشار الفساد؛ ولأن السياسات المتبعة لم تكن فعالة بما يكفي للحد من تفشي الأنشطة غير المشروعة.

7. الحاجة لتعزيز التعاون الدولي: لقد تبين أن مكافحة تجارة الظل والتهريب تتطلب تعزيز التعاون مع الدول المجاورة، خاصة تونس وضرورة التعاون في مجال تبادل المعلومات الأمنية وتعزيز الرقابة الحدودية المشتركة والذي يعتبر أمرًا ضروريًا لتحقيق نتائج فعّالة في الحد من هذه الأنشطة.

ثالثاً– التوصيات لمكافحة تجارة الظل

بناءً على التحليل السابق والنتائج التي تم الحصول عليها يمكن تقديم عدة توصيات لصناع القرار في ليبيا:

1. تعزيز الشفافية والمساءلة: يجب إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في جميع المؤسسات الحكومية.

2. تحسين بيئة الأعمال: توفير حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة للعمل ضمن الاقتصاد الرسمي، مثل تسهيل الإجراءات الإدارية وتخفيض الضرائب.

3. تعزيز التعاون الدولي: يجب تعزيز التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية لتبادل المعلومات وتعزيز الرقابة على الحدود.

4. **تحسين التعليم والتدريب:** الاستثمار في التعليم والتدريب المهني للشباب في المناطق الحدودية لخلق فرص عمل جديدة وتشجيعهم على الابتعاد عن الأنشطة غير القانونية.

5. **تطوير البنية التحتية:** تحسين البنية التحتية في المناطق الحدودية لتعزيز السيطرة على عمليات التهريب وتقليص حجم الأنشطة غير القانونية.

6. **حتمية وجود حكومة واحدة:** قد أسهم بشكل فعال في الحد من انتشار ظاهرة التهريب وتجارة الظل بين ليبيا ودول الجوار.

7. **إشراف الدولة** وبسط سيطرتها على الأجهزة الأمنية وخاصة الجمارك مع مشاركة فعالة للمجالس البلدية أيضا ستكون له نتائج إيجابية في الحد من التهريب.

8. **تطبيق العقوبات** المنصوص عليها في القانون الليبي على كل من يقوم بممارسة التهريب وتجارة الظل.

المراجع:

1. أحمد على الأطرش (2021) ورقة بحثية، العلاقات الليبية– التونسية، الواقع والمآلات وآفاق التطوير، تونس.

2. الجيلاني، الاقتصاد الخاص في ليبيا، أسبابه حجمه، آثاره الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا.

3. حمادي معمري (2024) مقالة صحفية، هل يؤجج معبر رأس أجدير التوتر الحدودي بين ليبيا وتونس، تونس.

4. حمزة المؤدب (2020) دراسة عبر مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، الجزائر.

5. حنان بن يعقوب، القانون الجنائي. كزافيه روفر خبير (2017).منشورات البنك الولي. سويسرا.

6. ألزني، القطاع الغير رسمي في سوق العمل الليبي، وقائع مؤتمر تخطيط التدريب والتعليم بين الواقع واحتياجات سوق العمل، معهد التخطيط، طرابلس، 2008.

7. عبد الرحمن امينيي. (2019). دراسة دولية تحذر من تغول تجارة التهريب عبر الحدود التونسية الليبية. جريدة الوسط، الجزائر.

8. القلال، (2004)، تجربة ليبيا في القطاع غير المنظم _المعهد العالي للتدريب والبحوث، ندوة إحصاءات القطاع غير المنظم، اليمن.

9. كمال العروسي. (2018). كتاب التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي الليبي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس

10. مصطفى كامل خليل، (2021)، مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، مصر/عمر مفتاح الساعدي، مرجع آخر، (2013)، مجلة الدراسات الاجتماعية. العدد (37). جامعة طرابلس، ليبيا.

11. معهد تشاثام هاوس البريطاني (2011) تقرير انتعاش التجارة غير شرعية، المملكة المتحدة.